



PROVISIONAL

A/41/PV.50
31 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠.٠٠

(سيراليون)	السيد ماتوري	<u>الرئيس :</u>
	(نائب الرئيس)	
(ماليزيا)	السيد يوسف	<u>ثم :</u>
	(نائب الرئيس)	

- منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي : مشروع القرار [١٣٩]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٤٤٢٢٢ 86-64348/A

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتوري (سيراليون) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٢٩ من جدول الاعمال

منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي : مشروع القرار (A/41/L.11)

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لممثل

البرازيل الذي يود تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/41/L.11) .

السيد ماسيل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يفرض ميشاق

الامم المتحدة على كل الدول الاعضاء في المنظمة واجب صون السلم الدولي ، وتنمية علاقات الصداقة ، وتحقيق التعاون الدولي ، وتسوية المنازعات فيما بينها بالوسائل السلمية ، دون اللجوء الى استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة .

وتطويرا لهذه المبادئ والمقاصد سلم المجتمع الدولي منذ وقت طويل ، بشأن إنشاء مناطق سلم في العديد من المناطق في العالم من شأنه أن يسهم في تدعيم أمن الدول داخل مثل هذه المناطق ، وفي تعزيز السلم والامن الدوليين ككل . وقد بذلت البلدان المعنية جهودا ملموسة لتحقيق هذا الهدف في مناطق مختلفة من العالم ، مثل منطقة المحيط الهندي ، والبحر الابيض المتوسط ، وجنوب شرقي آسيا .

واعتقد أن الوقت قد حان الآن لصياغة وإعلان مجموعة واضحة تمام الوضوح من المبادئ والقواعد ، التي تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لبلدان منطقة جنوب الاطلسي ، ولذلك متسهم في إقرار السلم والامن في تلك المنطقة ، فضلا عن تعزيز روابط التعاون والتضامن بين الشعوب على شاطئ المحيط .

وينبغي أن يكون واضحا للجميع ، كما هو واضح لنا تماما ، أن تعزيز المصالح المشتركة لشعوبنا يتفق تماما والمثل والمعايير التي يجب أن تحكم علاقات الصداقة بين الدول .

ويشرفني أن أقدم مشروع القرار A/41/L.11 نيابة عن وفود الأرجنتين ، وأنغولا ، وأوروغواي ، والبرازيل ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرينسيبي ، وغابون ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا - بيساو ، وكوت ديفوار ، والكونغو ، وليبيريا ، ونيجيريا ، وقد أعد المشروع بعد مشاورات مكثفة بين دول المنطقة واستندنا في إعدادنا إلى الآراء والاقتراحات البناءة التي تقدمت بها بلدان من مناطق أخرى . ويعكس مشروع القرار المفاهيم والأفكار التي تطورت بشكل مماثل خلال السنوات الماضية على جانبي المحيط .

ولا يفوتني أن أشير إلى المساهمة الكبيرة جدا في تطوير هذه الأفكار التي قدمتها الندوة التي عقدت في لاغوس في عام ١٩٧٦ ، تحت رعاية المعهد النيجيري للشؤون الدولية . ونحن مدينون وممتنون لبُعد النظر الجدير بالثناء والذي تحلى به منظمو تلك الندوة والمشاركون فيها ، وبصفة خاصة ، الدكتور بولاجي اكينيمي ، وزير الخارجية الحالي في نيجيريا ، وزميلنا السفير جوزيف غاربا .

ومنذ ذلك الوقت ، أصبح موضوع السلم والتعاون في منطقة جنوب الأطلسي موضع نقاش كبار المسؤولين في بلدان مختلفة في المنطقة ، الأمر الذي أدى تدريجيا إلى نشوء توافق وطيء في الآراء حول الخطوط الأساسية للاقتراح المعروض الآن على الجمعية العامة . ويجسد مشروع القرار التطلعات والمبادئ والأهداف المشتركة لهذه البلدان فيما يتعلق بمستقبل منطقتها ويؤكد على التزام هذه البلدان بتحسين التفاهم والتعاون فيما بينها ، والإسهام في خلق مناخ أفضل في العلاقات الدولية .

وعلى الرغم من اعتبارنا أن مشروع القرار يفصح عن نفسه أود إبداء بعض الملاحظات عن بعض سماته الرئيسية .

تورد الديباجة اسم هذا الاقتراح . فتنص على تصميم بلدان منطقة جنوب الأطلسي على صيانة استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وعلى تنمية علاقاتها في ظل ظروف من السلم والحرية ، ليس فقط لصالحها ولكن أيضا لصالح البشرية جمعاء . وتؤكد كذلك على مصلحة بلداننا والمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتقها في تعزيز التعاون

الاقليمي من أجل السلم والتنمية ، ذلك التعاون الذي من شأنه أن يتيح للمنطقة الإسهام بشكل كبير في تدعيم السلم والأمن الدوليين وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إننا مقتنعون بضرورة حماية منطقة جنوب الأطلسي من تدابير العسكرية ، وسباق التسلح ، ووجود القواعد العسكرية الأجنبية ، وقبل كل شيء من الأسلحة النووية . ونحن مقتنعون أيضا بالاهمية الحاسمة للسلم والأمن الاقليميين لنيل ناميبيا لاستقلالها وإزالة نظام الفصل العنصري .

ويعلم منطق مشروع القرار رسميا منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . وبعد ذلك يطلب نم الفقرة الثانية الى دول المنطقة تعزيز التعاون الاقليمي . ويعمد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية امرا مرتبطا ارتباطا لا ينفصم بمسألة حفظ السلم . وبالإضافة الى بذل الجهود الضرورية جدا لزيادة ترشيد العلاقات بين الشمال والجنوب ، أمامنا فرصة توسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وذلك بين البلدان الواقعة على جانبي المحيط الأطلسي سعيا وراء ايجاد سبل جديدة لتنمية قدراتنا وتحقيق مستويات معيشة أفضل لشعوبنا .

هناك افق واسع للتعاون بين بلداننا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية . ويستلزم ذلك تنفيذ الكثير ، وستبذل شعوب جنوب الأطلسي ، بمساعدة حاسمة من المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الاطراف ذات الصلة ، قصارى جهدها للتغلب على أوجه عجزها وافتقارها الى الموارد ، وستعمل سويا لما فيه مصلحة الجميع . ونحن مصممون على استكشاف الامكانيات المتاحة للأمم التي تثق في نفسها وفي شركائها ومستقبل التعاون بين البلدان النامية .

ولايزال البحر الذي يفصل بين افريقيا وامريكا الجنوبية من أكثر المناطق غموضا في كوكبنا هذا . وبالتالي ، هناك أهمية كبيرة لاجراء دراسة مكثفة لهذه الكتلة من المياه ولتفاعلها مع البيئة . وهكذا ، ستسهم منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في التعاون العلمي ، والاستخدام الامثل للموارد الحية وغير الحية ،

وحماية البيئة البحرية ، وتطوير الاتصالات والمواصلات لصالح المجتمع الدولي ، وبمفحة خاصة لشعوب المنطقة بطبيعة الحال .

وتأتي اللحظة التي نقترح فيها وضع إطار لهذا التفاهم الجديد بُقيد وصول عملية صياغة قانون جديد للبحار - التي استغرقت وقتا طويلا - الى ذروتها . وبلدان جنوب الاطلسي ، التي اشتركت في هذه العملية بشكل بناء وفعال ، لديها الاسباب الكافية لتكريس نفسها بحماس لوضع ما أسفرت عنه هذه العملية من نتائج موضع التطبيق . ويجب أن ينفذ التعاون في منطقة جنوب الاطلسي ، بجميع جوانبه ، مع الاحترام الكامل لمبادئ ومعايير قانون البحار ، وبوجه خاص ، مبدأ وجوب استخدام المحيطات للأغراض السلمية .

ويتسم حفظ السلم والامن في منطقة جنوب الاطلسي ، الذي تشير اليه الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، بأهمية بالغة بالنسبة لبلدان المنطقة . ومثلما تلتزم بلداننا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبتهيئة مناخ مؤات للسلم والتفاهم الدوليين ، من الضروري أن تعمل دول كل المناطق الأخرى بالمثل .

ومن التدابير الأساسية لحفظ السلم ، القضاء على عوامل التوتر والمواجهة الدخيلة في منطقة جنوب الاطلسي . فلا يمكن استخدام منطقة جنوب الاطلسي كخلفية لمنافسات الكتل المتناحرة . انها منطقة ذات هوية خاصة بها ، وتتوق شعوبها الى التعاون فيما بينها من أجل السلم والتنمية . وينبغي أن يعكس إطار هذا التعاون في المقام الاول ، المصالح المشروعة لبلدان المنطقة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يوسف (ماليزيا) .

وفي الوقت الراهن حيث تبذل محاولات بين الشرق والغرب للتفاوض بشأن خفض الأسلحة ، نلج على ضرورة أن تظل منطقة جنوبي الأطلسي خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل . وفضلا عن ذلك ، فإن خفض وربما التخلص من أي وجود عسكري أجنبي والتخلص منه في النهاية سيسهم بلا شك في تخفيف حدة التوتر في المنطقة ذاتها وفي العالم بأسره .

إن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار والمقترح برمته نما وروحا لا ينطويان ولا يمكن أن ينطويا على أي تقييد لمبادئ القانون الدولي المتملة بحرية الملاحة فسي أعالي البحار وحق المرور البريء عبر المياه الإقليمية . فبلدان المنطقة تؤيد هذه المبادئ وتحترمها وتود أن تراها تحظى بالاحترام الكامل .

وتطلب الفقرة ٤ من المنطوق إلى كل الدول الواقعة خارج المنطقة وداخلها التعاون في إزالة جميع أسباب التوتر في تلك المنطقة . تؤكد مجددا المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق والتي تحكم العلاقات الدولية .

وتكافح شعوب بلدان منطقة جنوب الأطلسي في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتوق إلى السلم والعدل . وقد عقدت العزم على قهر الفقر وصون السلم حيثما يوجد والعمل على اقراره في المناطق التي تفتقر إليه .

وشمة مشاكل تؤثر على السلم وتعوق تنمية المنطقة . وتكمن جذور تلك المشاكل خارج المنطقة وداخلها . والكثير منها يستعصي على الحل وقد أنفقت في سبيل تسويتها سنوات بل وعقود من الجهود والمفاوضات . وتحرص بلدان المنطقة على الاسهام في إيجاد تسوية منصفة لتلك المشاكل . فهي لا تريد أن تراها وقد آلت إلى الجمود نتيجة الافتقار إلى التقدم ، الأمر الذي كثيرا ما يغلب على معالجة تلك المسائل . وبلدان منطقة جنوب الأطلسي مصمة على المضي حسبا ورد في الفقرة ٥ من المنطوق ، في كفاحها في سبيل التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري . وقريبا ما سيبرز فجر اليوم الذي تنال فيه ناميبيا استقلالها وتتخلص جنوب افريقيا من الفصل العنصري ليتسنى لها المشاركة في التعاون الإقليمي .

إننا لا نعيش في أفضل عالم . فاحترام مبادئ وقواعد العدل ليس من السمات المميزة لعمرنا . بيد أن المجتمع الدولي يتوق بحق إلى اقرار قيم ومبادئ وقواعد القانون في الحياة الدولية . ويجب على كل دولة ، قوية كانت أم غير ذلك ، أن تدعم هذا الهدف .

ونحن على بينة من أدوات الدبلوماسية الدولية وعلى دراية بأن الوسائل المتاحة لنا هي النصح والمجادلة والاقناع . ومن ثم ينبغي أن يكون ضمير المجتمع الدولي عاملا هاما في إحباط السياسات والأعمال التي تتعارض مع روح الإعلان المقترح . وذلك الإعلان مبادرة استراتيجية . ولا يمكن تفسيره على أنه موجه ضد أي بلد أو مجموعة من البلدان . ويجسد نصح توافق آراء دول المنطقة ، ونجاحه رهن بتأييد المجتمع الدولي . ونحن نتوقع من كل البلدان التي تجاهد في سبيل السلم والتنمية والتعاون أن تمنحه كامل تأييدها .

وقد بذلت كل الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار المطروح علينا الآن قمارى جهودها في عملية إعداده وذلك للتقريب بين جميع وجهات النظر والمقترحات البناءة التي وردت إليها . وأبدى معدو القرار استعدادهم في كل الاوقات للتشاور والحوار . وكان هدفنا دوما هو صياغة نص يمكن اعتماده بتوافق الآراء .

وتؤكد البرازيل مجددا استعدادها للعمل الدؤوب في سبيل تحقيق التنمية والسلم فيما بين الأمم . وشركاؤنا من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا على بينة من سياستنا . فهم يعرفون أننا نرفض السيطرة ونعارض الهيمنة . وتعزيز علاقتنا مع جيراننا في أمريكا اللاتينية وإفريقيا هو كما أكد الرئيس ساري ذاته في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، من الأمور ذات الأولوية لدى الحكومة البرازيلية ، ونحن نؤمن بالتعاون المتكافئ القائم على المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل وقبول مبدأ التعددية وعدم التدخل . وبالعامل المشترك ينتظر أن تنجح شعوبنا في جعل جنوب الأطلسي منطقة سلم وعدل واستقلال وتقدم .

السيد تونوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عالم

يسوده الانقسام بسبب الفقر والطمع وتطبق عليه الصراعات الايديولوجية وغير ذلك من الحماقات ، ويحدث به خطر انتشار الاسلحة النووية ، يصبح من واجب كل أمة أن تلتزم جميع السبل المتاحة للنهوض بالسلم والتقدم من خلال التعاون . وفي هذا السياق يتكلم وفدي اليوم ليؤيد خطوة حاسمة في السعي من أجل تنفيذ أحد الاهداف الرئيسية لنيجيريا في مجال الجغرافيا السياسية الا وهو إعلان جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون كما هو وارد في مشروع القرار A/41/L.11 المعروض على الجمعية العامة الآن .

ونيجيريا ان تسعى الى بلوغ ذلك الهدف إنما تحدوها رغبة وطيدة في الاسهام بقدر متوافر في كفالة السلم والأمن في المنطقة وهو شرط مسبق لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وليس ما يحركها هو طموح جامع الى الامتئثار بجزء من العالم تستطيع أن تبسط عليه هي وشركاؤها نفوذها أو تفوقها . إن ما يحركنا هو الرغبة في تجنيب المنطقة سباق تسلح خطير تهدد فيه الموارد ، وليس التطلع الى تحقيق تفوق عسكري . ويستمد بلدي بواعثه من الضرورة الملحة المتمثلة في وجوب تخفيف حدة التوتر في المنطقة والقضاء تدريجيا على أسباب الصراع الكامنة فيما بين شعوبها ، وليس دافعه هو احباط مناورات الخصوم المحتملين في أي صراع قد ينشب . وليست هذه محاولة من جانب نيجيريا وغيرها من البلدان المطلة على جنوب الاطلسي لان تجعل المنطقة حكرا على نشاطها الاقتصادي والتجاري وانما هدفنا هو كفالة السلم وحرية المرور والمشاركة على اساس ممارسة السيادة لكل البلدان التي لا يعرض ملوكها سلم المنطقة للخطر .

إن نيجيريا تريد أن ترى منطقة جنوب الأطلسي تتحول إلى منطقة نشطة للتقدم والازدهار الاقتصادي والتكنولوجي ، منطقة مزدهرة لا توفر للعالم المواد الأولية الضرورية الوفيرة فحسب ، ولكن تشارك أيضا في تحويل هذه الموارد إلى مستويات معيشة أفضل لشعوب المنطقة . ونود أيضا رؤية المنطقة وقد أصبحت قطبا يجذب إليه جميع الدول ، على نحو لا يدع مجالا لطموحات الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ، بل يفسح المجال أمام علاقات طبيعية تقوم على المساواة في السيادة والمصالحة المتبادلة .

وأخيرا وليس آخرا ، نود نيجيريا أن تعمل دون كلل لضمان أن تصبح منطقة جنوب الأطلسي منطقة خالية من الأسلحة النووية . إننا لا تساورنا الاوهام بشأن إمكانية تقسيم كوكبنا في حالة نشوب حرب نووية كبرى ، ولكن إنطلاقا من الأمل الوطيد في أن تشكل أعمالنا ولو بقدر ضئيل ، إسهاما في عملية نزع السلاح التي تعد واحدا من أكثر أهداف هذه الجمعية إلحاحا .

إننا نعتمد في معينا لتحقيق هذه المثل النبيلة على حسن النية والدعم من جميع الدول ، صغيرة كانت أم كبيرة ، غنية أم فقيرة ، قوية عسكريا أم ضعيفة . ولذلك نوصي باعتماد مشروع القرار (A/41/L.11) ، المعروض على الجمعية الآن ، بتوافق الآراء .

السيد ديلبيتش (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تؤمن

الأرجنتين بمثل السلم والأمن والتعاون التي تحرك مبادرات إنشاء مناطق سلم في شتى أنحاء العالم . وهذا ، على سبيل المثال ، ما أخبرنا به الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص تقريره عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

في أثناء الدورة الأربعين للجمعية العامة ، أعرب رئيس البرازيل ، السيد سارني ، عن اهتمام بلده اهتماما خاصا بالمحافظة على منطقة جنوب الأطلسي كم منطقة

سلم ، تحمي من سباق التسلح ومن وجود الأسلحة النووية ومن أي نوع من أنواع المجابهات التي تنشأ خارج المنطقة . والأرجنتين تشاركها ذلك الاهتمام ، وقد تأكد ذلك أثناء المناقشة العامة على لسان وزير خارجية الأرجنتين إذ قال :

"ينبغي تأييد بلادي لمبادرة جمهورية البرازيل الاتحادية باعتبار جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون لشعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، من نفس الالتزام بتحقيق السلم الذي يتميز به شعب الأرجنتين وحكومته . إن نزاع ملاح جنوب الأطلسي وتجنب سباق التسلح في المنطقة سيسهمان على نحو ملموس في تخفيف حدة التوتر الدولي . " (A/41/PV.5 ، ص ٩٦)

إن الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية ، وتعذر التحقق من الالتزامات التي قطعتها الدول النووية على نفسها ، يفضيان إلى صورة من انعدام الأمن في المنطقة . وفي الوقت نفسه ، فإن جمهورية الأرجنتين ، نظرا لمصالحها الدائمة في جنوب الأطلسي ، تراقب بقلق شديد وجود مصادر للتوتر في المنطقة ، وتعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي حل المشاكل التي تسبب ذلك التوتر في أقرب وقت ممكن وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة .

والواقع أنه لا يمكن التوفيق بين بقاء أوضاع استعمارية مستعصية ، مثل مسألة جزر مالفيناس ، والفصل العنصري غير المقبول ، واحتلال ناميبيا غير الشرعي في الجنوب الأفريقي ، وبين تطلعات الشعوب على شاطئ الأطلسي ، كما أنها لا تتماشى مع إنشاء منطقة سلم وتعاون في ذلك المحيط . إن القضاء على مصادر التوتر تلك سيسهم إقامة علاقات ودية ، وسيشجع على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثقافية والتقنية من أجل مصلحة الجميع .

ومن علامات روح التعاون التي تحرك بلدان المنطقة ، جهودها الدؤوبة لقيام تعاون بين الجنوب والجنوب على أسس راسخة ودائمة . إن اتفاق التكامل الذي وقعته أخيرا الأرجنتين والبرازيل خطوة هامة في ذلك الاتجاه .

إن مشروع القرار A/41/L.11 يعكس بوضوح الأفكار التي ذكرتها الآن ، وقد صيغ ليحقق على وجه التحديد هدفين هما السلم والتعاون . وعلاوة على ذلك ، فإن إصدار

إعلان كالذي يقترحه مشروع القرار يتمشى مع النظم الموجودة في المناطق المجاورة ، التي تخضع بالفعل لاتفاق بعدم عسكريتها وبإخلائها من الأسلحة النووية وإقامة تعاون دولي فيها .

إننا مقتنعون بأن اعتماد الجمعية العامة لإعلان يجعل جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون ، يستند استنادا واضحا الى مبادئ ومقاصد الميثاق وسيكون أداة إيجابية لمنفعة شعوبنا وتنميتها .

وأخيرا ، يود وفد بلدي ، بوصفه شريكا في تقديم مشروع القرار A/41/L.11 ، أن يعرب عن ثقته في أن ينال مشروع القرار تأييدا إجماعيا من الجمعية .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يشترك وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال لأنه يود أن يعبر عن تعاطفه وتفهمه لاقتراح دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية لإعلان منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين القرار ٣/٤٠ بالإجماع ، وهو يقضي بتكريس سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . فمن الجهة الأولى عبرت الجمعية بقرارها هذا عن قلقها بشأن مون السلم والأمن الدوليين نظرا لتعاظم الأخطار الناجمة عن سباق التسلح النووي على الأرض وخطط مده الى الفضاء الخارجي ، وهو خطر يهدد وجود البشرية ذاتها . ومن الجهة الثانية ، دعت الجمعية العامة في ذلك القرار جميع الدول الأعضاء للضغط من أجل تحقيق تقدم ملموس في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وبغية تعزيز الثقة والتعاون .

وجاءت المناقشة العامة في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، التي انتهت قبل أيام قليلة ، تؤكد تأكيدا تاما أهمية والحاج ذلك المطلب . كما بينت أن عددا متزايدا من الدول يعارض استمرار المجابهة وتكديس الأسلحة النووية ، وأن ذلك العدد من الدول مصمم على زيادة مساهمته في مون السلم وتعزيز الامن الدولي .

وتؤكد على ذلك المبادرات العديدة التي اتخذت على المستويين العالمي والاقليمي معاً لوقف سباق التسلح ولتعزيز التعايش السلمي فيما بين الدول والشعوب .
وعلى المستوى الاقليمي ، لاشك اننا نعلق أهمية خاصة على الأنشطة الرامية الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل الأخرى مثل الأسلحة الكيميائية ، ومناطق سلم وتعاون في مناطق شتى من كوكبنا ، وقد زادت تلك الأنشطة بشكل كبير مؤخراً .

والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، انطلاقاً من موقفها الايجابي من انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في جميع أنحاء العالم ، ترحب بل وتؤيد الاقتراح الذي طرحته البرازيل بشأن اعلان منطقة جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون .
اننا ننظر الى هذا الاقتراح على أنه يشكل خطوة هامة نحو تخفيف حدة التوترات وتعزيز السلم والاستقرار في تلك المنطقة . كما أن هذا الاقتراح موجه ، في الوقت ذاته ، ضد المحاولات الرامية الى ادخال جنوب الاطلسي ضمن مجال عمليات الاحلاف العسكرية الامبريالية . ويرتبط تنفيذ الاقتراح ارتباطاً لا ينفصم بتسوية بؤر النزاع والتوتر القائمة في المنطقة ولاسيما تصفية نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ومنح الاستقلال لناميبيا .

وكما أكد رئيس البرازيل ، السيد جوزيه سارني ، في بيانه أمام الدورة الاربعين للجمعية العامة في العام الماضي ، يقصد بمبادرة انشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي أولاً قبل كل شيء :

"ابقاء جنوب الاطلسي منطقة سلام بمنجاة من سباق التسلح وخلوا من الأسلحة النووية وأي شكل من أشكال المواجهة التي تنشب في مناطق أخرى" .
(A/40/PV.4 ، ص ١٢) .

فالمبادرة في حقيقة الامر ، كما ورد في رسالة وزير العلاقات الخارجية للبرازيل الى الامين العام هي :

"تتابع منطقي للمبادرات البارزة الأخرى ، مثل معاهدة ثلاثيولكو بشأن حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، وإعلان منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بتحويل إفريقيا إلى منطقة لا نووية" . (A/41/143 ، ص ٢) وتتجاوز أهمية هذه المبادرة بطبيعة الحال منطقة جنوب الأطلسي ، وسيكون لتنفيذها أثر إيجابي ولا شك على عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح برمتها .

إن إنشاء مناطق سلم وتعاون في مناطق عديدة - كما هو الحال في البحر الأبيض المتوسط ، والمحيط الهندي ، وجنوب شرقي آسيا ، وجنوب المحيط الهادئ ، وجنوب الأطلسي - يمكن في الوقت ذاته أن يشكل خطوة هامة نحو إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين .

وفي القارة الأوروبية ، تقع الجمهورية الديمقراطية الألمانية على الخط الفاصل بين أقوى ائتلافين عسكريين في العالم ، وهي إذ تسترشد بمبادئ وتوصيات الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا ، وبمجموعة من المعاهدات الأوروبية ، تسعى جاهدة إلى المشاركة بنصيبها في تحويل هذه القارة تدريجيا إلى منطقة سلم دائم وتعاون يعود بالنفع على الطرفين . ووفقا لتجربة الجمهورية الديمقراطية الألمانية الخاصة ومسؤوليتها التاريخية - وهي أولا وقبل كل شيء مسؤولية الحيلولة دون نشوب حرب قط من الأرض الألمانية مرة أخرى - قدم الحزب القائد في الجمهورية الديمقراطية الألمانية وهو حزب الوحدة الاشتراكي لألمانيا ، والحزب الديمقراطي الاشتراكي لألمانيا في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، منذ أيام قلائل ، في وثيقة مشتركة ، المبادئ الضابطة لإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في وسط أوروبا .

وترمي هذه المبادرة الجديدة إلى تهدئة الحالة في أوروبا من الناحيتين السياسية والعسكرية والعمل تدريجيا على تحقيق أمن مشترك مستقر على مستوى يتناقض باطراد من الأسلحة والقوات المسلحة .

وعلا بسياسة الحوار والتفاهم والتعاون مع جميع قوى التعقل والواقعية التي

تتبعها الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ستظل هذه الأخيرة تؤيد الجهود الإقليمية التي تبذلها الدول في سبيل السلم والأمن كما تسهم في بناء مناخ من الثقة في العلاقات الدولية ورائدها في ذلك ايمانها بأنه ، في ظل ظروف العصر النووي والفضائي ، يتحتم على جميع الدول - كغيرها وصغيرها بغض النظر عن نظامها الاجتماعي - ان تتضافر جهودها أكثر من أي وقت مضى بروح من المسؤولية لمنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، ولانهائه فوق الأرض والتقدم نحو نزع السلاح وانشاء تدابير بناء الثقة التي تضمن لجميع الشعوب ظروفًا سلمية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وللتعاون الدولي المثمر فيما بينها .

السيد سافروننتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : لقد درس وفد الاتحاد السوفياتي باهتمام اقتراح البرازيل بشأن انشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي وكذلك مشروع القرار الذي قدمه عدد كبير من دول افريقيا وأمريكا اللاتينية بشأن هذه المسألة . ونحن نرى أن هذه المبادرة هي ، في المقام الاول ، تعبير عن رغبة البلدان التي تطل على مياه جنوب الاطلسي ، في عالم أكثر أمنا يحتاج فيه للدول أن تكرر جهودها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وتشمل منطقة جنوب الاطلسي مجموعة كبيرة من بلدان القارتين ، لكل منها شخصيتها السياسية الخاصة وتاريخها وتقاليدها . وهي منطقة يعيش فيها مئات الملايين من السكان وتقطعها خطوط رئيسية للنقل البحري وطرق التجارة ويتم فيها تعاون دولي شامل متعدد الوجوه .

وتقدم أغلبية دول جنوب الاطلسي مساهمة هامة في تحقيق مثل السلم والأمن والتنمية القائمة على التعاون فيما بين الشعوب . ان الامتداد المحيطي الواسع في جنوب الاطلسي لا يفصل بين دول امريكا اللاتينية ودول افريقيا في رغبتها في حماية المنطقة من نزع التسلح ومن وجود قواعد عسكرية وأسلحة نووية . وكما اتضح من المناقشة العامة التي جرت في الدورة الحالية فإن هذه الدول يجمعها تأييدها لوجود عالم خال من الأسلحة النووية ، واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح ومعارضة امتداد سباق التسلح للفضاء .

وتدرك معظم بلدان المنطقة بعمق ان الامن ، في المجال العسكري أولا ، هو المشكلة الرئيسية في عصرنا . وفي هذا السياق ، أيدت الدول إزالة بؤر التوتر وانهاء التدخل العسكري وجميع أشكال التدخل في شؤون المنطقة . ويدرك كل فرد تماما الجهود البناءة التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل تسوية النزاعات والخزاعات الإقليمية .

إن حل مشاكل التنمية يعد ضرورة أساسية لدول افريقيا وامريكا اللاتينية المطلة على جنوب الاطلسي . فالمشاكل الأكثر الحاحا التي تواجهها هذه الدول تتمثل في كفالة أمنها الاقتصادي ، واقامة نظام جديد في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، والقضاء على ظواهر الازمة في اقتصاداتها كالديون الخارجية وما الى ذلك . وقد ادركت البلدان النامية ان النشاط العسكري بالتحديد لا يعرض للخطر البقاء المادي للبشرية فحسب ، بل يلحق أيضا أضرار بتقدمها الاجتماعي والاقتصادي .

وفي رأي الوفد السوفياتي ، أن الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي دليل واضح على ان التفكير السياسي الجديد الذي يتمشى مع حقائق عالم اليوم يحرز تقدما في الساحة الدولية . ان هذه المبادرة دليل على رغبة دول منطقة شاسعة في أن تؤسس أمنها استنادا الى ركيزة التعاون حتى يتنس لها ، بغضل الضمانات المتعددة الاطراف ، أن تكفل أمنها الخاص وكذلك الامن الاقليمي والدولي .

إن الاتحاد السوفياتي يؤيد هذا النهج في حل مشاكل الامن . وخير دليل على ذلك هو الاقتراح السوفياتي بتعزيز أسس السلم واجراء خفض هائل في الاسلحة .

إن الاجتماع الذي عقد مؤخرا في ريكيافيك ، بناء على مبادرة السيد غورباتشوف الامين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، بين زعميي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد جعل العالم يقطع للمرة الاولى شوطا بعيدا صوب ايجاد سبل كفيلة بتحقيق نزع السلاح ، وأوضح ان إزالة التهديد النووي امكانية واقعية . وكانت نتيجة الاجتماع مشجعة للغاية للذين يتطلعون باخلاص الى تحقيق تقدم حاسم في هذا الصدد . ويوضح ما حدث في ريكيافيك لجميع الشعوب والحكومات ، بصرف النظر عن فلسفتها السياسية ، ضرورة القيام بعمل حاسم لاعادة الحالة الدولية الى مجراها الطبيعي ولتعزيز السلم وازالة تهديد الحرب النووية .

ونحن نرى ان الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي ، جزء لا يتجزأ من هذه الجهود . وكما أشار السيد جوزيه مارني رئيس جمهورية البرازيل في كلمته أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ :

"سوف تبذل البرازيل كل جهد مستطاع لابقاء جنوب الاطلسي منطقة سلام بمنجاة من سباق التسلح وخلوا من الاسلحة النووية وأي شكل من أشكال المواجهة التي تنشب في مناطق أخرى" . (A/40/PV.4 ، ص ١٣)

ان الوفد السوفياتي ، يرى ان المبادرة المشتركة لبلدان افريقيا وامريكا اللاتينية تعد تطوييرا للأفكار المعروفة جيدا والتي كرستها معاهدة ثلاثيلولكو لحظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية الذي اعتمدته منظمة الوحدة الافريقية .

ان انشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي سيكون دافعا اضافيا لتعبئة جهود الدول الواقعة في تلك المنطقة الشاسعة والدول الاخرى على حد سواء لوضع حد لاعمال العدوان وتحقيق تسوية سلمية للنزاعات ، عملا باحكام الميثاق .

ومن الشروط الضرورية لانشاء هذه المنطقة إعادة الحالة في الجنوب الافريقي الى مجراها الطبيعي ، فهي حالة مشحونة بخطر الانفجار وتنطوي على تهديد خطير للسلم في جنوب الاطلسي وللسلم والامن العالميين ككل . ويرجع هذا التهديد بصورة كبيرة الى السياسة الخارجية العدوانية التي تنتهجها بريتوريا والى الوحشية التي لا سابق لها للقمع الذي يسلطه العنصريون على أغلبية سكان جنوب افريقيا . ومن الضروري حسم الحالة التي لا تطاق في الجنوب الافريقي على وجه العجلة . ويجب وضع حد لسياسة الفصل العنصري الانسانية ولما يقوم به نظام بريتوريا من أعمال متعمدة لزعة استقرار الدول الافريقية المجاورة والاعتداء عليها .

ان الاتحاد السوفياتي ، استنادا الى سياساته ومبادئه ، يدعو مجلس الامن الى اتخاذ عقوبات شاملة والزامية ضد نظام جنوب افريقيا العنصري . ونحن ندين بقوة محاولات بريتوريا لحيازة اسلحة نووية ، ونشترك في الاعراب عن شجبنا لاعمال الذين يصرون بعناد على مواصلة التعاون مع النظام العنصري في جميع المجالات ، بما في ذلك التعاون معه في المجال العسكري ، غير عابئين برأي المجتمع الدولي .

كما ان حل مشكلة ناميبيا لا يتحمل المزيد من التأخير . فإن حصول شعبها على

استقلاله السريع ، كما تطالب بذلك قرارات الأمم المتحدة ، يعد شرطاً أساسياً للسلم والأمن في منطقة جنوب الأطلسي .

وعلاوة على ذلك ، لا يفوتنا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار توتر الحالة في جنوب الأطلسي بسبب النزاع حول جزر فوكلاند/مالفيناس . وفيما يتعلق بتلك المشكلة ، فإننا نؤيد رأي الأرجنتين الداعي إلى إيجاد حل سلمي على أساس قرارات الأمم المتحدة .

إن الاتحاد السوفياتي يستنكر بشدة سياسة عسكرة تلك المنطقة ؛ فهذه السياسة تشكل تهديداً مباشراً لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ولدول أخرى كذلك . وإن الشرط الضروري لإنشاء منطقة سلم يتمثل بلا ريب في إزالة جميع القواعد العسكرية الأجنبية . ومن شأن إنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي أن يعزز إقامة تعاون اقتصادي يعود بالنفع المتبادل على جميع دول المنطقة . ويتفق ذلك مع احتياجات الدول إلى تعزيز رخاء شعوبها ، وذلك من خلال جملة وسائل من بينها تنمية موارد المحيط . وتستكمل مبادرة إنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي بصورة ملائمة اقتراح مجموعة البلدان الاشتراكية المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة لتنظر فيه والمتعلق بإقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . ويتعلق جوهر هذا الاقتراح في أنه ينبغي تحويل مركز الشغل فيما يتعلق بكفالة الأمن ، من الأساليب العسكرية إلى الأساليب السياسية . ويفترض ذلك وجود أوسع تعاون وتفاعل بين جميع أعضاء المجتمع الدولي في شتى المجالات . ومن شأن النهج الذي تقترحه الدول الاشتراكية أن يشمل جميع جوانب الأمن الدولي من عسكرية وسياسية واقتصادية وإنسانية . ويقوم هذا النهج على فرضية الترابط الوثيق بين الجوانب الإقليمية والعالمية لصيانة السلم والأمن .

إن الاتحاد السوفياتي يؤيد بقوة إنشاء مناطق السلم والأمن ، ويرى أن إنشاء تلك المناطق يشكل اتجاهاً إيجابياً في العلاقات الدولية . ويعرف الجميع مجموعة المقترحات المتكاملة التي قدمتها بلادي لتحسين الحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ؛ وجهودها الدؤوبة فيما يتعلق بإعلان المحيط الهادئ منطقة سلم ؛ ومبادرتنا

الخامسة بجعل منطقة البحر المتوسط منطقة سلم مستقر وأمن وتعاون ، وتأييدنا
للاقتراحات الرامية الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في اوروبا الشمالية
والبلقان ومناطق أخرى من العالم .

ويرى الوفد السوفياتي ان انشاء منطقة سلم وأمن في جنوب الاطلسي ، يمكن ان
يكون خطوة هامة نحو ادماج مناطق مختلفة من العالم في نظام شامل للأمن تتساوى في
اطاره كل الدول ويشمل جميع مجالات العلاقات الدولية المعاصرة .

إن هذه الفكرة ، إن نُفِذت ، يمكن أن تمنع حدوث بؤر توتر رئيسية وتكفل عدم استخدام جنوب الأطلسي إلا لقضية السلم والتعاون وحدها . والامم المتحدة مدعوة الى تقديم مساهمة هامة في تحقيق هذا الاقتراح .

وفي ضوء هذه السياسات جميعها ، يؤيد الوفد السوفياتي مشروع القرار الذي يطالب باعلان منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون وهو المشروع الذي تقدمت به مجموعة من بلدان افريقيا وامريكا اللاتينية . وهو على استعداد للتصويت مؤيدا له .

السيد جيسوي (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مناخ

العنف الذي سمم البيئة الدولية في القرن الحالي والذي أدى الى اندلاع حربين من أكثر الحروب تدميرا في جميع العصور ، قد جلب أحزانا يعجز عنها الوصف لشعوب كثير من البلدان . وليس هناك أغلى من السلم بالنسبة للشعوب التي عانت بصورة أو بأخرى من مخنة المنازعات المسلحة وماتجلبه من دمار . ولذا ينبغي السعي لتحقيق السلام والحفاظ عليه بكل عناية ونشره في جميع أرجاء العالم . وقد أصبح نشر السلم والتعاون بين الامم هدفا أساسيا للمجتمع الدولي ، كما أصبحت ترجمته الى حقيقة ملموسة موضوعا لجهود شملت أرجاء العالم .

وبالرغم من كثرة الحديث عن السلم ومن التأكيد مرارا وتكرارا على الحاجة الى صيانتة ، فمازلنا مواجهين بأعمال تخرب أسامه ذاته . فالعسكرة وسباق التسلح ونشر الأسلحة النووية والاحتلال العسكري والاستعمار والعنصرية كلها عناصر سلبية للغاية تسود العلاقات في عالم اليوم . والخطر الذي تشكله هذه العناصر السلبية على مناخ السلم واضح . وهناك حاجة عاجلة للقضاء على هذه العناصر اذا كنا جادين في سعينا لتحقيق السلم الدولي .

ولا أعرف بلدا لا يؤكد صراحة على أن السعي من أجل السلام وصيانتة من الأهداف الأساسية لسياسته الخارجية . ومع ذلك فإننا نعيش في عالم مازال السلم فيه هدفا يتعين تحقيقه ، وحيث تعمل بعض البلدان ، سواء بسبب اطماعها أو غرورها القومي أو بسبب استراتيجية السيطرة أو لأسباب إنانية أخرى على تقويض أو اضعاف السلم الدولي

باللجوء الى استخدام القوة أو اختيار العنف كأملوب لتسوية منازعاتها وخلافاتها أو لفرض ارادتها . وهذا الميل الذي مازال لسوء الحظ قويا على الساحة الدولية ، يتعارض مع المصالح الاساسية لشعوب تلك البلدان ذاتها ومع رفاهيتها .

وقد وصلت البشرية الى مرحلة ينبغي فيها أن يحل السلم والتعاون بين البلدان محل العنف ومبادئ السيطرة ، وأن يعتبر أمن البلد وتنميته جزءا لا ينفصل عن أمن جميع الامم وتنميتها ، حيث يمكن أن تجد كلمات "السلم" و "التعاون" و "الاخاء" تجسيدا حقيقيا وترجمة فعلية في الانشطة اليومية للدول .

وبالنسبة لبلدان مثل بلادي ترك ماضيها الاستعماري ميراثا من أسباب النزاع والتخلف ، فإن معنى العيش في سلام وتعاون لا يمكن أن يخطئ فهمه أحد والسلام بالنسبة لنا ليس مثالا نتمسك به من أجل رفاه شعوبنا فحسب ، وانما هو أيضا اطار لا غنى عنه لتنمية بلادنا ومن ثم فإن تعزيز مناخ الثقة والسلم والاستقرار شرط ضروري لتنمية بلداننا . ويلعب التعاون الاقليمي دورا هاما على جميع المستويات في ايجاد مناخ السلم ، ويمكن اذا ما حظى بمتابعة مستمرة أن يسهم في القضاء على مصادر التوتر في المنطقة وتدعيم احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لجميع الامم وتدعيم التنمية في المنطقة بأسرها .

وتؤيد جمهورية الرأس الأخضر بموجب سياستها في السلم والتعاون مع جميع الامم ، كل مبادرة يمكن أن تعزز السلم والتعاون والتنمية والرفاهية لجميع الشعوب .

وفي هذا السياق رحبت بلادي منذ البداية واشتركت في مبادرة اعلان منطقة جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون . وقد فعلنا ذلك بدافع من ايماننا الراسخ بأن انشاء هذه المنطقة من شأنه أن يسهم في تدعيم السلم والامن الدوليين ولا يفيد شعوب المنطقة وحدهم وانما سيفيد البشرية بأسرها أيضا .

ونحن واثقون من أن اقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي سيكون اسهاما ملموسا في سبيل تدعيم التفاهم والحوار بين امم وشعوب المنطقة وسوف يعزز افكارها عن التنمية الى حد كبير .

وترتبط شعوب افريقيا وامريكا اللاتينية بروابط الصداقة والتعاون التقليدية . وهم كجيران يتشاركون نفس المحيط والمشاكل المتشابهة والمصاعب الناجمة عن اقتصاد متخلف ، يستطيعون النهوض بتنميتهم على نحو أفضل اذا ما تعزز مناخ السلم والتعاون في المنطقة على نحو أفضل .

ونحن نرى أن إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي في ظل الظروف الراهنة ، هي خطوة هامة في دعم السلم والتعاون في المنطقة وبديل لا غنى عنه عن عسكرة المنطقة ونشر الأسلحة النووية ، وبهذا يتدعم السلم والأمن على أوسع نطاق .

وفي عالم نشهد فيه امتداد المنازعات الى المناطق الأخرى بما يعرض المصالح الأساسية للخطر ، فمن الضروري ألا يسمح لتلك المنازعات بتسليم جو التنمية المتسقة والتعاون السلمي بين الشعوب والبلدان في جنوب الأطلسي . وينبغي لجميع الأمم ، تحقيقا لذلك الهدف ، أن تحترم المنطقة بوصفها منطقة سلم وتعاون وأن تمتنع عن القيام بأعمال وأنشطة من شأنها تقويض هذا الهدف النبيل والمشروع الذي تنشده شعوب منطقة جنوب الأطلسي .

ولهذا فاننا نحث جميع البلدان على تأييد مشروع القرار A/41/L.11 .

السيد لوبيخاتشي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

أوروغواي البلد الذي يقع على شواطئ جنوب الأطلسي قد اشترك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.11 بشأن إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي .

وترتبط بلادي في تاريخها ووجودها كأمة وفي ماضيها وحاضرها ومستقبلها ارتباطا وثيقا بجنوب الأطلسي . وعن طريق ذلك المحيط جاء الذين جلبوا الحضارة والثقافة ، وجاء المستوطنون الذين يشكلون الجذور القومية والأساس المتين لهويتنا الثقافية ، وأخيرا جاءت موجات المهاجرين الذين ساهموا في تشكيل شخصيتنا كشعب . كما جاءت عبر الأطلسي أيضا الأفكار والفلسفة والعلوم والفنون التي شكلت بيئتنا وفتحت معارفنا على العالم ونمت تراثنا الثقافي وأغنثته وساهمت على نحو قاطع في تشكيل عقليتنا وأفكارنا عن العالم والحياة وحبنا للسلم والحرية . ويمر جانب كبير

من تجارتنا واتصالاتنا عبر جنوب الأطلسي . ويمب نهر ريو دي لابلاتا - وهو القوة المحركة للتنمية في بلادنا - في جنوب الأطلسي الذي تلاطم أمواجه شواطئ بلادنا الجميلة التي هي مصدر دخلنا الأساسي من السياحة . كما أن مياه جنوب الأطلسي غنية بمصايد الأسماك ويوفر استغلالها العمل والغذاء لشعبنا كما يوفر النقد الأجنبي اللازم لتنمية بلادنا .

ومن الطبيعي أن أراضينا تشمل قاع البحر والتربة التي تحت تلك المياه على امتداد الجرف القاري وحتى الحدود الخارجية للحافة القارية التي تبعد قرابة ٣٠٠ ميل عن ساحلنا . فهناك أيضا تكمن موارد غنية يجب اجراء مسح شامل لها .

لكل هذه الاسباب ، تريد اوروغواي بل وتحتاج أن تكون منطقة جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون لمصالح شعوبنا والشعوب المقيمة على جانبي الجزء الجنوبي من المحيط الاطلسي ، أي لشعوب امريكا الجنوبية وافريقيا ، بل هي في الواقع منطقة سلم وتعاون لمصالح البشرية جمعاء . وإن اعلان منطقة جنوب الاطلسي رسميا على انها منطقة سلم وتعاون ، كما ورد في مشروع القرار ، يُعد أمرا أكثر من مجرد ممارسة بلاغية ، وأكثر من مجرد تسجيل لتطلع يُعد جزءا من التطلع العالمي إلى أن تكون جميع البحار والمحيطات ساحات للسلم والتعاون . فضلا عن ذلك فإن لمشروع القرار هذا أهمية سياسية وقانونية لأنه يعني ترجمة هذا التطلع إلى عمل ملموس محدد يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما تعزيز السلم في المنطقة وتأمينه ، وتشجيع التعاون الاقليمي وتطويره .

ومن ثم فإن اعلان منطقة جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون سوف يعني اضطلاع جميع دول المنطقة وكذلك دول المناطق الاخرى بالتزامات محددة ، وذلك استجابة للنداءات التي يتضمنها الإعلان .

وتستند تلك الالتزامات في المقام الاول إلى الاحترام التام لمبادئ واحكام القانون الدولي ذات الصلة ، وخاصة احترام الوحدة الوطنية لدول المنطقة وسيادتها واستقلالها السياسي ولامتها الاقليمية ، وضرورة الامتناع عن أي تهديد باستخدام القوة أو استعمالها ، وعدم جواز قبول أي موقف ينطوي على الاحتلال العسكري لأراضي دولة أو الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، كما تستند أيضا إلى التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، والاحترام التام لحقوق الإنسان ، وتستند أخيرا إلى مبادئ القانون الدولي بشأن أعالي البحار ، واحكام

القانون الدولي الجديد للبحار ، ولا سيما استخدام البحار والمحيطات للأغراض السلمية .

وفي إطار الالتزام الصارم بهذه المبادئ والاحكام ، ولصالح صيانة السلم ، تحدونا الرغبة في أن تعمل جميع الدول على الإبقاء على منطقة جنوب الأطلسي بعيدة عن التدابير العسكرية ، وبمناى عن سباق التسلح ، وخالية من القواعد العسكرية الأجنبية ومن الأسلحة النووية . ونحن نطالب كل دول المنطقة ، والدول الأخرى خارج المنطقة ، بأن تتعاون للقضاء على كل مصادر التوتر في المنطقة ، ونحث دول المناطق الأخرى ، وخاصة الدول ذات القوة العسكرية الكبيرة ، على خفض وجودها العسكري في المنطقة بل وإنهاء ذلك الوجود في نهاية المطاف ، كما نحثها على أن تمتنع عن ادخال أي نزاعات أو تناحرات خارجية الى تلك المنطقة والإحجام في المقام الأول عن ادخال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

إن الانتهاك البشع الذي يضي عليه الطابع المؤسسي لحقوق الانسان والذي يمارسه نظام جنوب افريقيا العنصري ، واحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لاقليم ناميبيا وحرمان شعبه من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، يشكلان تهديدا ذا طابع خطير للسلم والامن في منطقة جنوب الأطلسي ، ويتطلبان وضع حد فوري وعاجل لهما . وقد اشار مشروع القرار الى ما يثيره هذا الوضع من دواعي القلق . ونحن نتفق معه في ذلك .

إن القضاء على الفصل العنصري وتحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا ووقف أعمال القمع والعدوان التي ترتكب ضد دول المنطقة ، هي من الشروط الأساسية لجعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون حقيقي . ويتطلب الانشاء الفعلي لهذه المنطقة أن يتم القضاء على تلك العوامل وجميع العوامل الأخرى التي تؤثر على السلم أو تشير التوتر الدولي . ومما يسهم في تحقيق هذه الغاية أن تنفذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

وفيما يتعلق بالتعاون ، يتعين على دول المنطقة أن تظطلع بدورها عن طريق زيادة التبادل التجاري فيما بينها وكذلك أوجه الاتصال الأخرى بغية فتح المجال أمام تنميتها الاجتماعية والاقتصادية مع الاحترام الواجب لسيادة كل دولة ، وتحمل مسؤولياتها في حماية مصالحها المشتركة ، خاصة المصالح المتصلة بحفظ السلم والأمن في المنطقة بأكملها والدفاع عن بيئتها ومواردها الطبيعية . ومن المهم خصوصا في هذا السياق ، الموافقة على تدابير تتماشى مع القانون الجديد للبحار بشأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسمات المميزة الخاصة بكل منطقة والحفاظ على مواردها البحرية الحية .

وأقول أجازا أن وفد بلادي بتأييده لمشروع القرار يعتقد أن اعتماده يشكل خطوة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق سلم في أجزاء مختلفة من عالمنا ذات سمات مميزة محددة ، وجعل تلك المناطق ساحات للتعاون في سبيل تنمية شعوبها ، تكون خالية من المجابهة والاضطراب التي تهدد السلم ، وخالية أيضا بصفة خاصة من المواجهة النووية الاستراتيجية . ومثل هذه الجهود هي بمثابة خطوات على طريق التقدم التدريجي صوب توفير الثقة المتبادلة وصوب نزع السلاح العام الكامل بوصفهما ركيزة لنظام السلم والعدل في العالم وهو ما نتطلع إليه جميعا .

السيد أوبيو (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد شعر

وفد بلادي دائما بأن الجهود الجماعية التي تبذلها الدول على المستوى الإقليمي لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ولمواجهة الاضطراب التي تتهدد السلم والأمن على أساس نهج مشترك كفيلة بتحقيق الكثير من أجل تهيئة مناخ من السلم والثقة يفضي إلى النهوض بالسلم والأمن الدوليين . وقد كانت هذه هي النية الواضحة للجمعية العامة عندما قررت أن تضمّن جدول أعمالها للدورة الحادية والأربعين بندا بعنوان "منطقة سلم وتعاون لجنوب المحيط الأطلسي" . وبهذا تود الأمم المتحدة ، بالمشاركة مع الدول الساحلية ومن بينها بلادي ، أن تحافظ على ذلك الجزء من جنوب المحيط الأطلسي الذي يقع بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية حاليا من المواجهة العسكرية وأوجه التناحر التي

قد تضر بالسلم الذي يسود هناك لحسن الحظ . وقد أتاح مناخ السلم هذا قيام تعاون
مثمر بين الدول الاعضاء في مجالات عدة . ومن شأن تحويل هذا الجزء من المحيط الاطلسي
الى منطقة سلم وتعاون أن يسهم بدرجة أكبر في تعزيز التعاون الذي يعود بالفائدة
العميمة على الدول الاطراف .

لذلك ، رَحَّب وفد بلدي ترحيبا حارا بهذه المبادرة التي ترمي جعل جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون ، وشارك بنشاط في إعداد مشروع القرار A/41/L.11 ، الذي نأمل أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودّ أن أعلن أن بنغلاديش

وسانت لوسيا وغانا ونيبال أصبحت ضمن المشتركين في تقديم مشروع القرار A/41/L.11 .
لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند .

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار . وهل لي أن أذكر الوفود بأن تحليل التصويت يقتصر على عشر دقائق طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ .

السيد بيرش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترحب

المملكة المتحدة بمشروع القرار هذا وتشني على البرازيل لمبادرتها . ولذلك فاننا سنصوّت تأييدا لمشروع القرار .

إن إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي ، التي نفهم أنها تشمل منطقة جنوب المحيط الاطلسي الممتدة من افريقيا الى أمريكا الجنوبية والتي لم تغطها أية معاهدة حتى الآن ، قد يشكل إسهاما له أهميته ، على حد تعبير القرار ، في تدعيم السلم والامن في منطقة جنوب الاطلسي . ونحن مع غيرنا من دول المنطقة معنيون بسلم جنوب الاطلسي وأمنه . وهذا أمر معروف ودلنا عليه بطرق شتى ، منها تصديقنا على بروتوكولات معاهدة ثلاثيلوكو . ومشروع القرار هذا لا يؤثر بالطبع على حقوقنا والتزاماتنا بموجب تلك البروتوكولات أو غيرها من المعاهدات أو أحكام القانون الدولي العام . كما أنه لا يؤثر على موقفنا إزاء بعض العبارات الواردة في الفقرة ٥ من منطوق القرار .

وهناك هدف آخر لمشروع القرار ورد في ديباجته ألا وهو تعزيز مبادئ الامم المتحدة ومقاصدها . وهذا أمر لا جدال فيه ، وإن كان مشروع القرار لا يمكن بالطبع أن يؤثر على حقوق الدول الاعضاء والتزاماتها التي أنشأها أو اعترف بها الميثاق أو غيره من النصوص الاساسية مثل المهددين الدوليين .

السيد بن يمينه (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرحب وفد

الجزائر بالمبادرة المشكورة التي اتخذها المشتركون في تقديم مشروع القرار A/41/L.11 لاعلان الرقعة المائية الممتدة من افريقيا الى أمريكا الجنوبية منطقة ملم وتعاون . وإذ تأتي هذه المبادرة بعد المبادرتين المماثلتين المتعلقةتين بالمحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط ، فانها تدلّ بوضوح تام على الحاجة لان تستعين هذه الرقع المائية المنفسحة مهمتها التاريخية ، ألا وهي تعزيز المبادلات والتعاون ، وأن تمتد الآن لتشمل كل البحار والمحيطات .

ولهذه المبادرة أهمية خاصة ، اذ أننا نتناول هنا تدعيم الصلة التاريخية التي يمثلها جنوب الاطلسي بالنسبة لافريقيا وأمريكا الجنوبية وهي صلة كان لها تأثير عميق ومتميّز على شعوب هاتين المنطقتين وعلى ثقاليدها وحضاراتها .

وتلبي هذه المبادرة أيضا حاجة ضرورية ، سياسية واقتصادية ، نظرا لان هاتين المنطقتين من العالم هما من المناطق النامية وغير المنحازة . ومن ثم فان هذه المبادرة ستشجع بالتأكيد التبادل التجاري بما يتمشى مع أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، كما أنها ستعزّز التوافق السياسي الذي أصبح من ثقاليدي بلدان حركة عدم الانحياز ، خاصة في حالة منطقة جنوب الاطلسي التي تتعرّض باستمرار للتناحر بين الدول الكبرى بسبب أهميتها الاستراتيجية .

لهذا كان من الضروري أن يؤكد مشروع القرار A/41/L.11 من جديد المبادئ التي تعتز بها بلدان حركة عدم الانحياز والامم المتحدة ، وهي مبادئ لا غنى عنها لصون السلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ومن ثم ، كان وفد بلدي يتمنى أن يشير مشروع القرار هذا الى ارتباطه ببعض المبادئ الأساسية ، مثل تلك الواردة في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة - القرار ٣٦٣٦ (د ٢٥) - الذي كان من المستصوب للغاية الاشارة اليه .

وكان ينبغي إيلاء أهمية خاصة في هذا الصدد للتأكيد على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . فهذا أمر له دلالة خاصة في هذه الحالة ، نظرا لاننا نتناول قارة

برمتها ، هي افريقيا ، مازالت توجد فيها بعض بقايا الاستعمار - كما في حالة ناميبيا ، وحيث تقتضي الحاجة أعمال هذا الحق بشكل صارم وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . ومن ثم كان ينبغي التأكيد مجددا في مشروع القرار هذا على الحق في تقرير المصير بمعناه العام كحق ثابت .

ويدرك وفد بلدي أن ضيق الوقت هو الذي أدى إلى إغفال الإشارة إلى هذه النقاط في مشروع القرار . ونحن على ثقة بأن هذه الشواغل سيعبر عنها في مناسبة لاحقة ، وذلك عندما يجري التحديد الجغرافي الدقيق لمنطقة السلم قيد البحث .

ورحبا بهذه الملاحظات ، سيصوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار A/41/L.11 .

السيد لاكليتا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيصوت وفد

اسبانيا تأييدا لمشروع القرار A/41/L.11 الذي يعود الفضل فيه لمبادرة البرازيل . وسيكون التصويت لصالح مشروع القرار تعبيرا عن تأييدنا لمبدأ سياسي رئيسي ، ألا وهو تعزيز السلم والأمن الدوليين . وقد يكون هناك بعض القصور في النص ، ومن ذلك عدم ثقة من الناحية الجغرافية إذ أنه خلا من تخطيط حدود تلك المنطقة ، إلا أن التطلعات الواردة في الاعلان ذات طابع عالمي - لذلك سنؤيد مشروع القرار مع التحفظ بأنه لا يمكن أن يترتب على النص أي تغيير في القواعد والمبادئ القانونية للقانون الدولي المطبق ، لاسيما المبادئ الخاصة بقانون البحار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في

مشروع القرار A/41/L.11 . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،

بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ،

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن
 الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، غينيا
 الإستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية
 الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ،
 سورينام ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .
الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ،
إعتمد مشروع القرار A/41/L.11 بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل صوت واحد مع
إمتناع ٨ عن التصويت (القرار ١١/٤١) * .

* بعد ذلك أبلغت وفود أفغانستان والجمهورية الدومينيكية وزائير
وكمبوتشيا الديمقراطية وليبيريا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يودون التكلم تعليلا لتصويتهم على مشروع القرار A/41/L.11 .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن تعليل التصويت مقصور على عشر دقائق فقط بموجب

مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ .

السيد ماريان بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تعرب

حكومة المكسيك عن اغتباطها للجهود الرامية الى إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب
الاطلسي . ونحن نشيد بمقدمي مشروع القرار A/41/L.11 ، لاسيما حكومة البرازيل
لتقديمها هذا الاقتراح الهام . والجمعية العامة باعتمادها لمشروع القرار بأغلبية
١٢٤ صوتا مقابل صوت واحد ، قد منحت تأييدها القاطع لما أشار اليه ممثل البرازيل
منذ هنيهة بوصفه مبادرة بناة . وقد أتحت لوفدي الفرصة لمتابعة عملية إعداد
مشروع القرار الذي اعتمد لتوه بناة بالغة . ومن المفهوم أنه يتيح إطار عمل ملائم
يمكن عن طريقه توجيه جهود بلدان المنطقة لتحويلها الى منطقة للسلم الحقيقي
والتعاون الفعّال .

وبطبيعة الحال ، يسلم مشروع القرار بأن الاستقلال الفوري لناميبيا ، والقضاء
على نظام الفصل العنصري البغيض سيسهلان تلك الجهود . ولهذا السبب وردت في مشروع
القرار أيضا نداءات في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من منطوقه . وفي هذا الصدد تتسم الفقرة
٣ من المنطوق بأهمية خاصة حيث أنها :

"تطلب الى جميع الدول في سائر المناطق الأخرى ، ولاسيما الدول ذات
الأهمية العسكرية ، أن تحترم تماما منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم
وتعاون ، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا
الوجود منها في النهاية ، وعدم إدخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة
التدمير الشامل الى المنطقة ، وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات
التي هي دخيلة عليها" . (A/41/L.11 ، الفقرة ٢)

ويحدونا الأمل أن تتمكن دول منطقة جنوب الأطلسي في القريب العاجل من التأكيد

من جديد على التزامها بالسير في نفس الاتجاه .

السيد ستروم هولم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت تحليل التصويت باسم بلدان الشمال الخمسة : ايسلندا والدانمرك والسويد ، وفنلندا والنرويج على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.11 ، الذي اعتمدته الجمعية العامة لتوها .

وقد صوت وفودنا لصالح مشروع القرار لاننا نؤيد الجهود الاقليمية لتعزيز السلم والامن . وترى وفودنا أن المقترحات الرامية لانشاء مناطق سلم وتعاون تزداد فرصتها في النجاح إذا ما أُيدتها كل بلدان المنطقة . ولا يمس تأييدنا لمشروع القرار بموقفنا من بعض القرارات الأخرى المشار إليها في الفقرة ٥ من المنطوق .

السيد الفيلاني (عمان) : انطلاقا من إيماننا بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقرير المصير ، ونظرا لأدراكنا لما للألحة النووية من تأثير على البشرية جمعاء وما تسببه من قلق يؤثر بالتالي على التنمية في كافة مجالاتها ، لذلك فقد أيد بلدي مشروع القرار A/41/L.11 نظرا لرغبة شعوب المنطقة في ذلك ، ودون الدخول في أي نقاط خلافية أخرى .

السيدة غرامي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت الولايات المتحدة معارضة لمشروع القرار A/41/L.11 ، "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" . ويرى وفدي أن القرار يحوي عددا من العيوب الخطيرة التي استلزمت اعتراضنا .

فمشروع القرار يعرّف على نحو غير واف ، الرقعة المائية التي سيشملها ، ويستبعد بالتحديد الدول الساحلية والخلفية في منطقة جنوب الأطلسي من تلك المنطقة . فضلا عن ذلك فإن القرار يحاول إنشاء منطقة سلم مفترق بها دوليا عن طريق اعتماد قرار من جانب الجمعية العامة ، بدلا من أن يجيء نتيجة للمفاوضات متعددة الأطراف .

ومؤدى القرار أن توضع قيود على حرية وصول الأساطيل وعلى النشاط البحري في جنوب المحيط الأطلسي . ومثل هذه القيود تتنافى والمبادئ المعترف بها بموجب القانون الدولي لحرية الملاحة في أعالي البحار ، وحق المرور البريء في المياه الإقليمية .

وأخيرا ، فإن الفقرة ٥ من منطوق القرار تؤيد قرارات شتى إعتمدتها الجمعية العامة ولم تحظ بقبول الولايات المتحدة . لهذه الأسباب ، فضلا عن جوانب أخرى تتعلق بمشروع القرار ، فقد صوتت الولايات المتحدة بمعارضته .

السيد بروشان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يسع فرنسا إلا أن تشجع النهوض بالتعاون بين الدول على المستوى الاقليمي . ولقد تأكد هذا الموقف في مناسبات عديدة ، ونود أن نكرره اليوم فيما يتعلق ببلدان جنوب الاطلسي حيث تحظى هذه المنطقة باهتمامنا بصفة مباشرة وتربطنا بها علاقات عديدة من الصداقة والتبادل التجاري . مع ذلك ، يتضمن النص الذي اعتمدته الجمعية توا بعض الاحكام التي تستدعي تحفظ وفدي إزاءها . كما أن هناك بعض الجوانب الغامضة التي كان يمكن تعديلها . فإن منطوق مشروع القرار لا يوفر ضمانات كافية لحرية الملاحة في أعالي البحار . وفيما يتعلق بجوانب الابهام في المشروع ، فهي تخص مسألة عدم تحديد المنطقة المعنية بدقة ، وتعريف الدول التي تنطبق عليها الالتزامات الواردة في النص ، وطبيعة الالتزامات موضوع البحث .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، اضطرت فرنسا الى الامتناع عن التصويت .

السيد نسيم ايزاخاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد

صوت وفد اسرائيل لصالح مشروع القرار A/41/L.11 . وهو تصويت مشروط بموقف حكومية اسرائيل من جواز تقييد حرية الملاحة لأي نوع من السفن في أية منطقة من العالم . ومع ذلك ، يود وفدي أن يعرب عن تحفظه إزاء الجزء الأخير من الفقرة ٥ من المنطوق الذي يدعو الى تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل المشار اليها في تلك الفقرة . ويرى وفد بلادي أنه ينبغي النظر في تنفيذ تلك القرارات بتناول كل حالة على حدة . ولا يعني تصويت بدلاي بالضرورة تأييدنا لكل تلك القرارات .

السيد شميدت (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): يود وفدي أن يوضح سبب امتناعه عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.11 . فجمهورية المانيا الاتحادية تؤيد الهدف الذي يرمي اليه المشروع الذي اعتمد لتوه . ومع ذلك ، تساورنا الشكوك فيما يتعلق بصله هذه المبادرة التي تستحق الاشادة بالمبادئ ذات الصلة بالقانون الدولي ، لاسيما علاقتها بحرية الملاحة في أعالي البحار . وفوق ذلك ، فإننا نرى أن الحدود الجغرافية للمنطقة المقترحة لاتزال

غير واضحة . وهذا قد يؤدي الى إشارة بعض الصعوبات في التوفيق بين هذه المنطقة ومناطق أخرى إتفق على إقامتها في الاقليم بشكل تماقدي للحفاظ على السلم .

السيد موريسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفندي أن يعلن تصويته على مشروع القرار A/41/L.11 الذي اعتمد لتوه . ولقد صوتت كندا مؤيدة لمشروع القرار وهي بذلك تضع في الاعتبار عددا من الملاحظات التي أدلى بها ممثل البرازيل في عرضه للنص المشروع ومن أهمها : "أننا نعيش في عالم ليس من أفضل العوالم" (أنظر أعلاه ، ص ١٢) . ولذلك فإننا نحبي معنى البرازيل من خلال هذا القرار لجعل العالم مكانا أفضل نعيش فيه . شانيا ، نلاحظ أيضا قوله بأن النص المركب الحالي يعبر عن توافق آراء دول المنطقة .

وتود كندا أيضا أن توضح أن صياغة الفقرة ٥ من المنطوق لا تغير بآية صورة أي موقف إتخذناه تجاه أي قرار من قرارات الأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا النظر

في البند ١٣٩ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠